

تعليم حقوق الإنسان

دانيل سعودي

بعض النماذج الضرورية

يعرّف تعليم حقوق الإنسان بأنه يعني: كل سبل المتعلّم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان. ويتناول تعليم حقوق الإنسان تقدير المتعلّم وفهمه لهذه المبادئ التي يشكل عدم

على مستوى البلدان يمكننا ملاحظة وجود مناهج

مختلفة جداً لاستخدام تعليم حقوق الإنسان في معالجة تحديات شائعة في مجالي حقوق

الإنسان والتنمية. ففي البلدان النامية، مثلاً، غالباً ما يتم ربط تعليم حقوق

الإنسان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة. وفي البلدان التي كانت تخضع

سابقاً للحكم التوتاليستي أو السلطوي، يكون تعليم حقوق الإنسان مرتبطاً غالباً

بالأحيان بتطوير المجتمع المدني والبنى التحتية المتعلقة بسيادة حكم القانون وحماية

حقوق الأفراد والأقليات. أما في البلدان الأقدم عهداً بالديمقراطية، فغالباً ما يتم

ربط هذا الأمر بهيكلية السلطة في البلد. ويتم توجيهه باتجاه الإصلاح في بعض

المجالات مثل مجال إصلاح القانون الجزائي، والحقوق الاقتصادية وقضايا اللاجئين

ويبدو أن تعليم حقوق الإنسان يلعب دوراً خاصاً في المجتمعات في المرحلة التي تعقب

النزاعات

هذه الأمثلة تركّز على مشاكل وقضايا حقوق الإنسان على مستوى المجتمع. يتناول

تعليم حقوق الإنسان الجمع بين النظر إلى الداخل والنظر إلى الخارج. ويركّز تعلم

حقوق الإنسان بالضرورة على الفرد - أي اكتساب المعرفة، والقيم والمهارات التي تتعلق

بتطبيق نظام قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه. ويتم اكتساب بعض المهارات الإنسانية

التي تؤدي إلى إدراك تحيّز الشخص ضد أفراد في مجتمعه، وتقبّل الفوارق الموجودة بين

أفراد ذلك المجتمع، وتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الآخرين، والمتوسط في حل النزاعات

والعمل على حلّها. ومع هذا، ينبغي على العاملين في وضع وتنظيم برامج تعليم حقوق

الإنسان أن يأخذوا في الحسبان المضامين الاجتماعية، والثقافية، والسياسية،

والاقتصادية في عملهم، وكذلك التأثير الذي يمكن لمثل هذا التعليم أن يحدثه في مجال

التحوّل الاجتماعي

للتعليم، في الواقع، دور معقّد وصعب يلعبه في الدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم

التنمية الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني. كي يسهم تعليم حقوق الإنسان - وفكر حقوق

الإنسان - بصورة راسخة في ثقافة حقوق الإنسان في بلداننا، علينا أن نحاول فهم

النماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المطبقة عملياً، وأن نوضح صلتها باستراتيجيات

التغيير الاجتماعي. ينبع محور هذا المقال من محاولة بحث المسألة التالية: كيف يمكن لاستراتيجيات التعليم والتدريب أن تسهم في التغيير الاجتماعي؟ إن ما يتوخاه تعليم حقوق الإنسان في نهاية المطاف هو العمل على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا، وينبغي أن يجري تقييم البرامج من ناحية قدرتها على الإسهام في تحقيق هذا الهدف العام.

تعليم حقوق الإنسان والدفاع عنها

حيث تسعى معظم المجتمعات إلى تجسيد مبادئ حقوق الإنسان بصورة أفضل، فإن تعليم حقوق الإنسان يعني ضمناً تعليمًا يؤدي إلى الدعوة إلى تبني هذه الحقوق والدفاع عنها. ولكن

هذه الفكرة عامة جداً. لجهة إحداث التغيير الاجتماعي، يجب أن يكون تعليم حقوق الإنسان مصمماً من الناحية الاستراتيجية لكي يبلغ ويدعم أفراداً وجماعات ممن يستطيعون العمل لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، بالنسبة إلى جماعات معينة يتوجه إليها تعليم حقوق الإنسان، يجب أن يكون هذا التعليم متعلقاً بالإطار التالي للتغيير الاجتماعي :

تكوين الائتلافات والتحالفات لمساعدة الناشطين في مجال حقوق الإنسان على إدراك إمكانية نجاح جهودهم المشتركة في تحقيق أهداف التغيير الاجتماعي

التمكين الشخصي - يرمي هدف التمكين الشخصي في بادئ الأمر إلى مداواة مشاكل المجتمع، ومن ثم إلى تطوير ذلك المجتمع وبعد ذلك إلى تحقيق التحول الاجتماعي فيه. هذان الهدفان المترابطان المتمثلان بالتمكين الشخصي والتغيير الاجتماعي يجعلان من تعليم حقوق الإنسان أمراً فريداً لدى مقارنته بالبرامج التعليمية التقليدية الأخرى.

يمكن لإطار التغيير الاجتماعي المتنوع هذا أن يكون شديد التعقيد، ولكن اللغة التي تصف تعليم حقوق الإنسان لغة تستخدم تعابير عامة. نعرف أن برنامجاً لتعليم حقوق

في حده الأدنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووثائق أخرى خاصة بحقوق الإنسان تتعلق به، وأنظمة الرقابة والمحاسبة على الأعمال. من الجدير ذكره أنه رغم كون تعليم حقوق الإنسان أصبح يتعدى مجرد نشر المعلومات عن قانون حقوق الإنسان، فإن هذه الوسائل (وآليات الحماية المتصلة بها) لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من أي برنامج. فمن دون الإشارة إلى هذه الآليات أو التعليمات بشأن كيفية استخدامها، يصبح من الصعب على تعليم حقوق الإنسان أن يميز نفسه عن حقول أخرى مثل تعليم السلام أو التعليم الشامل

تتضمن برامج تعليم حقوق الإنسان أيضاً نهجاً تعليمياً تفاعلياً. فلغة تعليم حقوق الإنسان تتحدث عن كون هذا التعليم ينطبق على حياة الناس اليومية وعلى استخدام

تجعل المتعلمين يشتركون في اكتساب مهارات التعبير عن مواقفهم كما تكتسبهم مهارات لتطوير معارفهم. يعتبر هذا النهج الذي يعتمد المشاركة بأنه يحفز على التعلم ويراعي النواحي الإنسانية، وبالتالي يعتبر عملياً لأن هذا الشكل من التعليم يتصل بتغيير المواقف والتصرفات أكثر مما يتصل بالنهج الذي يكتفي بإلقاء المحاضرات.

نماذج في تعليم حقوق الإنسان

تمثل النماذج إطاراً مثالياً لفهم الممارسة الحديثة لتعليم حقوق الإنسان. تتصل مفاهيم كل نموذج ضمناً بمجموعات معينة يتم التوجه إليها واستراتيجية للتغيير الاجتماعي والتنمية البشرية. بسبب الطبيعة النظرية للنماذج المشروحة أدناه، تقتصر هذه النماذج بالضرورة إلى التفصيل والعمق

فعلى سبيل المثال، ليس هناك من تمييز بين طرق المعالجة الحكومية وغير الحكومية. ولكن الهدف من عرض هذه النماذج هو البدء في تصنيف أنواع ممارسات تعليم حقوق الإنسان التي يجري تطبيقها، وبحث منطق برنامجها داخلياً وتوضيح صلتها الخارجية بالتحول الاجتماعي

إن هذه النماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المعروضة هنا يمكن جمعها في صيغة معدلة لـ "هرم التعلم". ففي القاعدة العريضة نجد "نماذج القيم والإدراك"، وفي الوسط "نموذج المحاسبة على الأعمال" وفي القمة "نموذج التحول".

لا يعكس وضع نماذج تعليم حقوق الإنسان هذه في هذه المواقف حجم المجموعات السكانية التي يتم التوجه إليها والتعامل معها (من توعية الرأي العام حتى إيجاد مدافعين جدد) وحسب، بل يعكس أيضاً درجة صعوبة كل من البرامج التعليمية. تهدف برامج توعية الجمهور إلى نشر البرامج، في حين يتطلب إيجاد الناشطين وبناء القدرات التزامات أكثر صعوبة ومعاملة بالمثل من قبل جميع المعنيين. كل المستويات تعزز بعضها البعض، ولكن بعض النماذج هو بالطبع أكثر تأثيراً في نشر وتعزيز التغيير الاجتماعي

حسب وضع حركة حقوق الإنسان داخل المجتمع المعني. يحتاج أي برنامج إصلاح اجتماعي إلى قيادة قوية تركز جهودها على الإصلاح المؤسسي والقانوني. ولكن التحرك يحتاج أيضاً إلى دعم على مستوى القاعدة، حيث يكون التركيز على سبل دعم الأفراد والمجتمع

لذلك، يحتاج العاملون في تعليم حقوق الإنسان إلى أن يأخذوا في الحسبان لدى تصميم برامجهم الحاجات والفرص معاً. قد يقرر أحد هؤلاء تطبيق برنامج يستند فقط إلى قيمه الشخصية، وتجاربه، وموارده ومركزه الاجتماعي. ولكن يمكن لهذا أن يأخذ في الحسبان أيضاً علاقة البرنامج الذي يعتزم تطبيقه بنماذج تعليم حقوق الإنسان المذكورة في هذا المقال، وكيف يمكن للبرنامج أن يدعم التحرك باتجاه تحقيق كامل لثقافة حقوق إنسان في المجتمع المعني

النموذج الأول - نموذج المقيم والدوعي

في "نموذج المقيم والدوعي" يكون محور التركيز الرئيسي لتعليم حقوق الإنسان هو نشر المعرفة الأساسية بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز اندماجها بالمقيم العامة. تكون حملات

التوعية العامة والمناهج الدراسية في العادة ضمن هذا الإطار. وليس من غير المعتاد لمناهج التعليم في المدارس التي تتضمن حقوق الإنسان أن تكون متصلة بالمقيم الجهورية للديمقراطية وممارستها

الهدف هو تمهيد السبيل لعالم يحترم حقوق الإنسان من خلال إدراك والتزام الأهداف المعيارية التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثائق أخرى أساسية تتعلق بها. إن مواضيع حقوق الإنسان التي تنطبق على هذا النموذج تتضمن تاريخ حقوق الإنسان، ومعلومات عن الأدوات الأساسية لمراعاة حقوق الإنسان وآليات حمايتها، والاهتمامات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان (مثل عمالة الأطفال، والاتجار بالبشر والإبادة الجماعية). الاستراتيجية التربوية الأساسية في هذا النموذج هي المشاركة: أي اجتذاب اهتمام الشخص المراد تعليمه. إن مثل هذه الأساليب يمكن أن تكون مبتكرة جداً (مثلاً، لدى استخدام الحملات الإعلامية أو اللقاءات الشعبية) ولكنها يمكن أيضاً أن تتحول إلى أسلوب إلقاء المحاضرات. ولكن هذا النموذج لا يركز على تطوير المهارات، كتلك المهارات المتعلقة بالتواصل، وحل النزاعات والعمل الناشط في سبيل تحقيق هدف ما

الاستراتيجية التي ينطوي عليها هذا النموذج هي أن الدعم الشعبي لحقوق الإنسان سيبقى يضغط على الحكومات كي تحمي حقوق الإنسان. وهذا النهج يعزز في العادة أيضاً التفكير الانتقادي والقدرة على تطبيق إطار عمل يتعلق بحقوق الإنسان عندما يتم تحليل القضايا السياسية. وهكذا يتم جعل الطلاب "مستهلكين انتقاديين" لحقوق الإنسان

من غير الواضح ما إذا كان نهج المعرفة والإدراك يبني "إدراكاً انتقادياً لحقوق الإنسان" مع أن من المفترض أن يكون ذلك هدفاً لبرنامج كهذا. إن الإدراك الانتقادي لحقوق الإنسان قد تكون له المعايير التالية:

1- قدرة الناشط على معرفة أبعاد حقوق الإنسان لنزاع ما، وعلاقتها به.

2- تعبير لإدراكهم واهتمامهم بدورهم في حماية أو تعزيز هذه الحقوق.

3- تقييم انتقادي للردود المحتملة التي يمكن تقديمها.

4- محاولة لتحديد أو إيجاد ردود جديدة.

5- تكوين رأي في صدد الخيار الأكثر ملاءمة.

6- تعبير عن الثقة وإدراك للمسؤولية والتأثير في كل من القرار ومفعوله .

من الأمثلة على نموذج القيم والإدراك دروس تتعلق بحقوق الإنسان ضمن مواضيع المواطنة، والتاريخ، ودروس العلوم الاجتماعية ودروس تتعلق بالقانون في المدارس،

وإلحاق

مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان ببرامج حكومية وغير حكومية تتناول الشباب (مثل الفنون، وعيد حقوق الإنسان، ونوادي المناظرات). كما أن حملات التوعية العامة التي تتناول الفنون العامة والإعلانات، والتغطية الإخبارية التي تقوم بها وسائل الإعلام، والمناسبات التي تحتفل بها المجتمعات يمكن أيضاً أن تصنف ضمن هذا النموذج .

النموذج الثاني - المحاسبة على الأعمال

في هذا النموذج، يركز تعليم حقوق الإنسان على المسبل التي تتناول فيها المسؤوليات المهنية. إما المراقبة المباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان، أو العمل لدى الحكومات من أجل احترام حقوق الإنسان أو بذل الجهود اللازمة لحماية حقوق الناس (خاصة تلك الفئات الأكثر تعرضاً لانتهاك حقوقها) ممن يتحملون بعض المسؤولية عنهم .

في هذا النموذج، ما تفترضه كل البرامج التعليمية هو أن المشاركين سيكونون معنيين مباشرة بحماية حقوق الأفراد والجماعات. ولذلك فإن خطر انتهاك الحقوق يعتبر ملازماً لعمل هؤلاء. بالنسبة إلى دعاة حقوق الإنسان والمدافعين عنها، يكمن التحدي في فهم قانون حقوق الإنسان، وآليات حماية هذه الحقوق، والمهارات اللازمة للدفاع عنها والعمل في سبيل تعزيزها. أما بالنسبة إلى مجموعات مهنية أخرى، فإن البرامج التعليمية تجعلها مدركة لطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان وإمكانية حصول مثل هذه الانتهاكات في دورها المهني، لا لمجرد منع وقوع تلك الانتهاكات وحسب بل أيضاً لتعزيز احترام كرامة الإنسان. يستهدف التدريب على احترام حقوق الإنسان ومواضيع حقوق الإنسان في هذه المجالات المتخصصة، وتستهدف النتائج المضمون وتطوير المهارات .

من الأمثلة على البرامج التي تصنف في فئة نموذج المحاسبة على الأعمال هناك برامج تدريب الناشطين في مجال حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع على أساليب مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وإجراءات التقدم بالشكاوى لدى الهيئات الوطنية والدولية المختصة. يشمل هذا التصنيف أيضاً التدريب ما قبل العمل وخلال العمل للمحامين، ومسؤولي النيابة العامة، والقضاة، وأفراد الشرطة وعناصر القوات المسلحة، لا يمكن أن يتضمن هذا التدريب معلومات متعلقة بهذا الأمر في القانون الدستوري والقانون الدولي،

وقواعد السلوك المهنية، وآليات رقابة وتقديم الشكاوى، وعواقب مخالفتها. تكون عادة المجموعات المهنية، مثل العاملين في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية، والصحافيين، والعاملين في وسائل الإعلام، من المشاركين في برامج تعليم حقوق الإنسان التي ترمي إلى المحاسبة على الأعمال

في نموذج المحاسبة هذا، لا يعتبر تغيير الذات هدفاً صريحاً إذ إن النموذج يفترض أن المسؤولية المهنية تكفي بالنسبة إلى الشخص الذي لديه اهتمام بتطبيق إطار عمل يتعلق بحقوق الإنسان. ولكن هذا النموذج يهدف إلى إرساء أعراف وممارسات تتعلق بحقوق الإنسان تكون مستندة إلى هيكليات راسخة ومضمونة قانوناً. من المسلم به في هذا النموذج أن التغيير الاجتماعي ضروري، وأن بالإمكان تحديد أهداف وطنية ومناطقية للإصلاح أساسها المجتمع

النموذج الثالث -التحول الاجتماعي

في نموذج التحول الاجتماعي تتوخى برامج تعليم حقوق الإنسان تمكين الأفراد من معرفة انتهاكات حقوق الإنسان والتزام منع حصولها. في بعض الحالات يتم توجيه هذه نحو مجتمعات بأكملها -لا نحو الأفراد فحسب. يتضمن هذا النموذج أساليب مرتكزة في جزء منها على علم النفس. تتناول التفكير بالذات والدعم ضمن المجتمع

ولكن التركيز الرسمي على حقوق الإنسان لا يشكّل سوى أحد عناصر هذا النموذج. من الممكن أن يتضمن البرنامج الكامل أيضاً تنمية القيادات، والتدريب على حل النزاعات، والتدريب الحرفي والمتخصص غير الرسمي

يفترض نموذج التحول الاجتماعي أن يكون قد سبق للطلاب أن مروا بتجارب شخصية يمكن اعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان (يمكن للبرنامج أن يساعد في إدراك ذلك) ولذلك يكونون مهيين سلفاً لأن يصبحوا من دعاة حقوق الإنسان. وهو يعامل الأفراد بطريقة أكثر كلفة، ولذلك يكون تصميمه وتطبيقه أكثر صعوبة من تصميم وتطبيق النموذجين الآخرين

هذا النموذج تتضمنه برامج تطبّق في مخيمات اللاجئين، وفي مجتمعات خارجة من نزاعات، وفي حالات ضحايا سوء معاملة الأقرباء ولدى الجماعات التي تخدم الفقراء

هناك أمثلة عن "مجتمعات حقوق إنسان" تقوم فيها الهيئات الحاكمة، والمجموعات المحلية والمواطنون "بتفحص المعتقدات التقليدية، والذاكرة الجماعية كما التطلعات الجماعية من حيث انطباقها على مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، مثل أولئك الذين يساندونهم عقد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي أعلن رسمياً أنه بدأ عام 1995 وأنتهي عام 2004

في بعض الحالات، يطبّق هذا النموذج في المدارس، حيث يمكن للدراسات المعمقة لحالات انتهاك حقوق الإنسان، أن تشكل عوامل مساعدة فعالة في تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان. في بعض البرامج المتقدمة،

يطلب من الطلاب أن يفكروا بطرق يمكن لهم ولغيرهم أن يكونوا فيها ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان وأيضاً مرتكبي مثل هذه الانتهاكات. وهكذا يتم استخدام أساليب نفسية مع الطلاب للتغلب على عقلية "نحن" و"هم"، وزيادة الشعور بالمسؤولية الشخصية. يصبح المتخرجون من مثل هذه البرامج قادرين على معرفة حقوقهم وحقوق الآخرين الذين يلتقون وإيادهم وحماية هذه الحقوق

إذا رغبت المدارس المعنية، يمكن لبرامج تعليم حقوق الإنسان التي تُدرس فيها أن تتناول موضوع المشاركة في اتخاذ قرارات العائلة؛ احترام الأهل، إنما رفض أعمال العنف بين أفراد العائلة؛ والمساواة بين الأب والأم داخل البيت

تعزيز حق تعليم حقوق الإنسان

قد يبدو من الأهمية أن يكون لهذه النماذج تأثير في تصميم برامج تتسم بعمق التفكير، وتعزيز العمل في مجال تطوير النظريات والأبحاث

أخرى تتيح للمربين في مجال حقوق الإنسان اتخاذ خطوات لتعزيز البرامج. وإذا كان لتعليم حقوق الإنسان أن يصبح حقلاً حقيقياً، علينا مواجهة تحدي أن نصبح أكثر تماسكاً وانسجاماً (حتى في نطاق تنوع نماذجنا)، وأن نكون متميزين

بحيث نقدم من القيمة والنتائج ما لا تستطيعه برامج أخرى، وأن نتمكن من تكرار ما نفعله

كي يصبح تعليم حقوق الإنسان أكثر تميزاً كحقول، نعتقد ان هناك عدد من المجالات التي ينبغي علينا دراستها وتحليلها وتوثيقها

--إننا نحتاج إلى أمثلة مفصلة ضمن حق تعليم حقوق الإنسان من شأنها إظهار الاستخدام الحريص للنظرية التعليمية المناسبة لمضمون البرنامج. مثلاً، يجب أن تكون

البالغين تحتوي على تصاميم (لا مجرد دورات تدريب) تأخذ في الحسبان العملية التي تستخدم لتعليم البالغين. كما ينبغي أن تكون البرامج التي تطبق في المدارس ملائمة من ناحية عمر الطلاب المعنيين ومدى تطور شخصياتهم. كما ينبغي للبرامج المخصصة لمجموعات لديها احتياجات خاصة، مثل اللاجئين أو ضحايا سوء المعاملة، أن تعكس الحساسيات الضرورية

--مع أن مجموع عدد دورات التدريب والمقررات الدراسية التي تقدم في مجال تعليم حقوق الإنسان زاد عما كان قبلاً، ليس هناك بعد أي معيار واضح لما يمكن أن يعتبر

في مجال تعليم حقوق الإنسان. في الوقت الراهن، يقوم بتدريس المقررات

المخالصة بحقوق الإنسان أشخاص لديهم بعض الخبرة المسابقة في مجال التدريس. مع ذلك، ليست هناك أي شهادات وطنية أو دولية توضح وتثبت أهلية هؤلاء المعلمين؛ كما لا توجد معايير واضحة للدراسة أو الممارسة. يمكن لأعمال التدريب ومعايير المناهج أن تحسن أوضاع تعليم حقوق الإنسان كحقل له اعتبار، كما يمكن لها أن تطلق نقاشاً مفيداً لجهة أهداف المتعلم والجهود الرامية إلى تحقيق تغيير استراتيجي

-- يحتاج حقل تعليم حقوق الإنسان إلى دليل يثبت نجاحه في تحقيق أهدافه، بالنسبة إلى كل النماذج. إننا في حاجة لأن نعرف أي البرامج نجحت، ولماذا. وإذا كانت للنماذج عرضت في هذا المقال أي مصداقية، فيمكن اختبارها وتوضيحها من خلال تقييم البرامج. هذه الدراسات تقيم البرامج على أساس تحقيقها الغايات المرجوة في مجالات المعرفة والقيم والمهارات، وعلى أساس إسهامها المباشر بالدفاع عن حقوق الإنسان والعمل في سبيل التغيير الاجتماعي. مثل هذه الأبحاث لا تؤدي إلى تحسين ذوعية وضع البرامج التعليمية وحسب، بل تساعد أيضاً في إثبات صحة ما لا يزال اليوم حداثاً لأهمية التعليم في حقل حقوق الإنسان

يمكن لتعليم حقوق الإنسان أن يتطور ليصبح حقلاً تربوياً كاملاً. في كل من مجال حقوق الإنسان والمجال التربوي العام، إنه في وضعه الحالي مجموعة برامج متفرقة مثيرة للاهتمام. والنماذج التي تم عرضها في هذا المقال هامة لأنها تفتقر باستراتيجيات متميزة تساعد في إرساء ثقافات حقوق إنسان في مجتمعاتنا وبلداننا. لعل بإمكاننا الاتفاق على أننا نريد أن تكون كل النماذج الثلاثة ممثلة في كل من مجتمعاتنا، إذ إنها تكمل بعضها البعض في دعم بنية تحتية نابضة بالحياة لحقوق الإنسان. ولكننا، كمربين، بحاجة إلى أن نتحدى بالحكمة في اختيارنا مكامن توظيف طاقاتنا، وأن نتحدى بالإقدام في إيجاد هذه الفرص في مجتمعاتنا. إن التفكير في هذه النماذج يمكن أن يساعد هذه العملية

إننا نمر في مرحلة مثيرة لجهة ازدياد وعي الناس لحقوق الإنسان واهتمامهم بها

علينا أن لا نضيع الفرصة المتاحة لنا للمساعدة في جعل تعليم حقوق الإنسان نهجاً بالغ الأهمية لدراسة أوضاع مجتمعاتنا وبنائها